الجمهورية العربية المتحدة

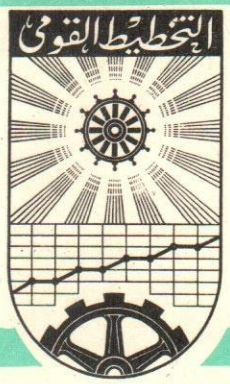

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٧٦٧

التخطيط الاجتماعى فى الجمهورية العربيه المتحده

د. محمد شلبى

مايو ١٩٦٧

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الآراء التى وردت فى هذه المذكـــــرة
بمثل رأى الكاتب ولا تمثل رأى المعهد ذاته

*

التخطيط الاجتماعى فى ج ٠ ع ٠ م

مقدمـــة :

طرأت تغيرات أساسية على الهيكل السياسى والاجتماعى والاقتصادى بالجمهورية العربيـــة المتحدة فى بداية النصف الثانى من القرن الحالى يمكن وصفها بايجاز بأنها تغيرات مناسبة لتعبئـــة موارد الدولة المالية والبشرية نحو دفع عجلة نموها الاقتصادى والاجتماعى الى الامام وقامت العمليـــات الانسانية على أسس من التخطيط لتقضى على الفوارق الطبيعية التى تميز بها الاقتصاد الاقطاعـــى الرأسمالى المستغل الذى كان سائدا فى ظل الاستعمار وسار هذا التحول الاقتصادى ليحقق وظيفـــة المجتمع والأخذ بأسباب النمو الاجتماعى ٠

وكان لا بد من تطبيق عمليات التخطيط على مراحل فوضعت برامج للتنمية لقطاعات كالزراعـــة والصناعة والخدمات ثم تنفيذها كما بدء فى مشروعات كبيرة وعاجلة مثل كهربة خزان أسوان وتحســـين الملاحة فى قناة السويس بعد تأميمها ثم مشروع السد العالى وغيرها من المشرعات الضخمة ٠ وكـــان هناك دائما الاحساس بان التقدم الاقتصادى يتم بصورة أفضل لو أنه سار فى طريق التخطيط الشامل المتكامل الذى يسمح بتحقيق توازن بين التقدم الاقتصادى والنمو الاجتماعى ويؤكد استخدام العلـــوم والاستفادة من التقدم التكنولوجى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ٠

واذا كان التخطيط الشامل لم يبدأ فى الجمهورية العربية المتحدة الا فى عام ١٩٦٠ فان ذلك كان لضرورة اتاحة الوقت الكافى لرجال التخطيط لجمع البيانات اللازمة لاعداد الحسابات القوميـــة والموازين السلعية وحصر القوى البشرية المتاحة واللازمة وتحديد الاحتياجات الاجتماعية من الخدمـــات المختلفة ٠ وغير ذلك من البيانات التى يلزم توافرها أمام التخطيط السليم ٠

ولقد أخذت الجمهورية بأسلوب التخطيط لتنمية اقتصادها القومى ومجتمعها الشامل لأن التخطيط يحقق أسرع وأفضل معدل للتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى المتوازن وعندما أقرت الجمهورية العربية المتحدة مبدأ التخطيط لم تفكر فى أن تقلد نظاما معينا من أنظمة التخطيط المتحددة بل حرصت أشد الحرص على أن تكون القواعد التى تتبناها فى التخطيط مستوحاه من صميم المشاكل ومنسجمة مع دافع مجتمعنا وطبائع شعبنا وسمات افراده وان تحقق النتيجة أهدافنا فى بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى ٠

كما وأن حاجة البلاد الى التخطيط نبعت من حاجة الاقتصاد القومى الى المزيد من التنظيم الذى يكفل تحويل قوة العمل المتوفرة فى صورة عمال غير مهرة الى قوة فعالة من العمال المهرة عن طريق التعليم الفنى والتدريب المهنى بما يسمح باعداد جيل مدرب من المنظمين والفنيين والمديرين للأعمال والحاجة الى أجهزة التمويل والادخار التى تكفل بصورة فعالة امتصاص المدخرات الصغيرة والكبيرة فى الريف والمدن وتوجيهها الى الاستثمار وحسن استغلال الموارد ورفع مستويات الانتاج القومى نيابة عن أصحابها بما يعود عليهم وعلى أفراد الشعب جميعا بالنفع العميم ٠

ويستهدف بالتخطيط فى جمهوريتنا تحقيق النمو المتوازن فى اقتصادنا القومى والتطور الاجتماعى والمقصود بالتوازن هو ضمان اتفاق معدلات النمو فى جميع الأنشطة ومجالات التخطيط الشامل معا بحيث لا يسبق أحدها باقى الأنشطة الأخرى بما يزيد مطالبه منها عن امكانياتها أو يتخلف عنها فيعوق تخلفه تقدم الأنشطة الأخرى وذلك ان صفة الترابط والتكامل الذى يتميز به التخطيط الشامل عادة (اقتصادى واجتماعى) تجعله مثل السلسلة قوتها لا تعود قوة أضعف حلقاتها مهما تباعدت الحلقات عن بعضها اذ أن نمو قطاع معين بأكثر من احتياجات القطاعات الأخرى يعطل الموارد يسىء استغلالها ٠

ومن جهة أخرى فان العوامل اللازمة لتحقيق التنمية تستغرق احيانا أمدا طويلا يمتد الى عشرات السنين أما من حيث الانشاء أو من حيث الانتفاع لذلك كان الاهتمام بصفة التتابع الزمنى وضرورة تكييف السياسة الاجتماعية بما يحقق الاحتياجات الحاضرة ويتفق والامكانيات الموروثة عن الماضى من جهة والمستمدة من التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ويسمح باطراد النمو فى المستقبل ٠

ولعل أهم الاعتبارات الاجتماعية التى تحتم اللجوء الى التخطيط الشامل تقليل التفاوت فى الثروات والدخول وتوفير الخدمات فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومى وهبوط الدخل الفردى فانه كان هناك لونا شاسعا وفوارق كبيرة فى الثروات والدخول وكانت الخدمات قاصرة على طبيعة معينة دون الأغلبية ٠ واذا ما ترك الاقتصاد القومى فى الجمهورية العربية المتحدة بدون تخطيط فان التفاوت فى الثروات كان لا بد وأن يزيد على مر السنين الأمر الذى يقسم المجتمع فئتين : فئة قليلة العدد وتقل نسبتها الى مجموع السكان كل سنة تملك عوائد الانتاج وفئة أخرى تزداد سنة بعد أخرى من ناحية عددها ومن ناحية نسبتها الى مجموع السكان ولا تملك من عوائد الانتاج الا القليل جدا مما يؤدى الى أضرار اجتماعية بالغة الأثر وخيمة العواقب لذلك كانت الحاجة الى التخطيط لتحقيق الأهداف الاجتماعية ٠

ومن أهم الاعتبارات الاجتماعية التى روعيت توفير العمل المثمر لكل مواطن قادر عليه وراغب فيه ، وتوفير العمل للمواطنين معناه زيادة مشروعات الاستثمار واعداد التمويل اللازم لها والعمل على زيادة الحاجة الى العمال بتوسيع الرقعة الزراعية واقامة المصانع والمنشآت المختلفة ولقد حرصت الخطة على استيعاب أكبر قدر ممكن من الأيدى العاملة وتوفير امكانيات التشغيل للاعداد المتزايدة من المواطنين مع مراعاة تدريبهم الفنى وكفايتهم للأعمال التى يقومون بها ٠

ولقد شهدت السنوات الخمس ٦٠ ــ ١٩٦٥ وتشهد السنوات الخمس التالية تجربة للتخطيط الشامل الذى يتعاون فيه أفراد الشعب مع الحكومة تعاونا كاملا لتنفيذ المشروعات الاستثمارية وتحقيق الأهداف الانتاجية وتوفير الخدمات الاجتماعية التى تؤدى جميعا الى زيادة الرخاء ورفع مستوى المعيشة للجميع ٠

ويلاحظ أنه يقترن عادة النمو الاقتصادى والاجتماعى بنمو ملحوظ فى الخدمات فبارتقاء مستوى المعيشة تزداد حاجات الأفراد من خدمات التعليم والصحة والثقافة والترويح ٠٠٠٠ الخ ٠ وارتقاء هذه الخدمات ضرورى لرفع مستوى المعنويات وتمكين الأفراد من الحياة حياة أفضل ٠

ولقد مرت عملية التخطيط الاجتماعى فى ج ٠ ع ٠ م فى اتجاهين الأول تكوين الفكر التخطيطى والثانى أسلوب التخطيط وتطبيقه ٠

تكوين الفكر التخطيطى من الخدمات :

تحددت سياسة التخطيط الاجتماعى فى ج ٠ع٠م فى ظل مبادىء وقيم ومفاهيم وردت فى أهداف الثورة من باكورة قيامها تلك المبادىء الستة المعروفة وهى :

١ ــ القضاء على الاستعمار وأعوانه
٢ ــ القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم
٣ ــ القضاء على الاحتكارات
٤ ــ اقامة عدالة اجتماعية
٥ ــ اقامة جيش وطنى قوى
٦ ــ اقامة حياة ديمقراطية سليمة

وواضح ان الثلاث مبادىء الاولى هدفها تصفية الاعتبارات القديمة التى بددت قوى الشعب واسقاط الرواسب المختلفة من قرون الاستبداد والظلم والاستعباد الأجنبى والاقطاع الذى كان يستبد بالأرض وسيطرة رأس المال والاحتكار المسخر لموارد البلاد لخدمة مصالح مجموعة صغيرة من الرأسمالية وغير خاف ما لهذه المظاهر من آثار على الحياة الاجتماعية فى البلاد ٠

وكانت المبادىء الثلاث الأخرى تمثل طلائع اعادة تشكيل الحياة فى المجتمع من جديد لتحقيق النمو السليم ومعالجة التخلف بل هى الطريق الذى رسمته الثورة لاستقرار المجتمع وبنائه بحيث يصبح مجتمعا تقوم فيه الكفاية والعدل مجتمع للعمل البناء يتحقق فيه تكافوء الغرض ٠ مجتمع الانتاج والخدمات ٠ مجتمع اطار مقوماته ٠

" ان الحرية السياسية لا معنى لها ما لم تساعدها الحرية الاجتماعية "

وجاء بعد ذلك الدستور المؤقت عام ١٩٥٦ فوضح الجانب الاجتماعى فى سياسة الدولة وحدد اطارها فى عدد من مواده تبلورت أكثر وبشكل أوسع فى بعض نصوص الميثاق الذى صدر سنة ١٩٦٢ لتحديد صورة المجتمع والبحث عن جذور المجتمع وتطوره واحتياجاته وثورته وهدفه والقوى المحركة فى داخله ونظام الحركة فيه ، ولم يكتف الميثاق بذلك بل أنه قد وصل بين مناهج العمل الاجتماعى فى الفترة الأولى من قيام الثورة وتقدمها فى ظل التخطيط الشامل الذى سارت الدولة فى طريقه بل لقد

حدد الميثاق وأكد الكثير من مبادىء تكامل المجتمع وربط الخدمات بالانتاج ورسم أهداف المجتمع الاشتراكى . واليك بعض النصوص التى تلقى ضوءا على صورة ذلك المجتمع المستهدفة .

١ — رعاية الأسرة بما يكفل تماسكها وتوفيرا استقرارها حتى يزيد انتاج كل فرد فيها فقد أكد الميثاق ذلك فى فقرتين :

— " ان الطفولة هى صانعة المستقبل وان من واجب الأجيال العاملة ان توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح "

— " ان الاسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوافر لها أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى محددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى ".

٢ — تخطيط الخدمات وقد عالجها الميثاق أيضا فى فقرتين :

— " ان هذا التنظيم (التخطيط) مطالب أن يدرك ان غاية الانتاج هى توسيع الخدمات وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج " .

— "ان الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها تصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب والحياة كل انسان فيه " .

٣ — التخطيط الاجتماعى وحل مشاكل المجتمع وقد ظهر فى الفقرة التالية من الميثاق :

— " محاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه فى عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

يتضح من هذه الفقرات أن الميثاق حين أكد ضرورة استقرار المجتمع وتقدمه عن طريق رعاية الأسرة والطفولة قد ربط الانتاج بالخدمات وبين أثر كل منهما فى الآخر فى التنمية الشاملة وحتم ضرورة مواجهة المشكلات الاجتماعية الكبرى عن طريق التخطيط والتقدم العلمى .

ولقد أتى الدستور المؤقت عام ١٩٦٤ ليسير قدما فى اتجاه تكوين السياسة الاجتماعية للبلاد وربطها بالانتاج والسياسة الاقتصادية وتقدم المجتمع فحدد اطار هذه السياسة فى عدد من المواد نورد بعضها فيما يلى :

١ ـ التضامن الاجتماعى أساس المجتمع المصرى — مادة ٦

٢ ـ الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق والوطنية — مادة ٧

٣ ـ تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المصريين — مادة ٨

٤ ـ الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى يخطر أى شكل من أشكال الاستغلال بما يضمن بناء مجتمع اشتراكى بدعامتيه من الكفاية والعدل . — مادة ٩

٥ ـ يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة لزيادة الثروات والنهوض بمستوى المعيشة . — مادة ١٢

٦ ـ تشجع الدولة التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها . — مادة ١٨

٧ ـ تكفل الدولة وفقا لقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة — مادة ١٩

٨ ـ تكفل الدولة خدمات التأمين وللمصريين الحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة وفى حالة المرض أو العجز عن العمل أو البطالة . — مادة ٢٠

٩ ـ العمل فى الجمهورية العربية المتحدة حق وواجب وشرف ولكل مواطن قادر عليه . — مادة ٢١

١٠ ـ لا جريمة ولا عقوبة الابناء على قانون ولا عقاب الاعلى الافعال اللاحقة بصدور القانون الذى ينص عليه . — مادة ٢٥

١١ ـ التعليم حق للمصريين جميعا تكفله الدولة بانشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والترويحية والتوسع فيها وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدنى والعقلى والخلقى . — مادة ٣٨

١٢ ــ تكفل الدولة للمصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال وبتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين الاجتماعى والتأمين الصحى والتأمين ضد البطالة وتنظيم حق الراحة والاجازات . مادة ٤٠

١٣ ــ الرعاية الصحية حق للمصريين جميعا تكفله الدولة بانشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها . مادة ٤٢

أسلوب التخطيط التطبيقى فى الخدمات :

ولقد مر هذا الأسلوب التخطيطى فى الخدمات فى مرحلتين :

المرحلة الأولى : التخطيط الجزئى :

ولقد اقتضت الظروف التى صاحبت السنوات الأولى للثورة سياسة التخطيط الجزئى حيث أنشأت المجلس الدائم للخدمات العامة بغرض تحقيق التقدم الاجتماعى خصوصا وقد وجدت الثورة أن الخدمات الاجتماعية قد تركزت فيما مضى من مناطق محدودة وتوفرت لفئات دون الأغلبية العظمى التى لم تحظ بنصيب مهما كانت ضآلته من تلك الخدمات .

ولقد تغيرت نظرة الحكومة الى واجب الدولة ورأت أن تقوم بدور ايجابى فتعمل على تمكين فئات الشعب فى كافة المناطق من الحصول على نصيبهم من الخدمات الاجتماعية واهتمت بوضع سياسة للاصلاح الاجتماعى وأولت العدالة فى التوزيع كل عنايتها وعملت على تحقيق التعاون مع الأفراد والهيئات للوصول بالمواطنين الى مستويات عالية للخدمات الاجتماعية . ولكى نستطيع الوصول الى تحقيق هذا الهدف كان لا بد وأن تفكر فى نفس الوقت فى التقدم الاقتصادى فلا يمكن النظر فى توفير الخدمات لأفراد الشعب دون أن تفكر فى أن يرتبط بها فى نفس الوقت تحسين الوضع الاقتصادى ولتحقيق هذه الأهداف العامة لا بد من الدراسة والتخطيط ليكون التحسين والوصول الى الأهداف العامة على أسس علمية .

ولذلك بدأت سياسة الدولة بانشاء المجلس الدائم للخدمات وكذلك المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ليعمل المجلس الأول فى مجالات تنمية الخدمات والثانى فى مجالات تنمية الاقتصاد القومى .

قد تحددت اختصاصات هذا المجلس فيما يلى :

١ — بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينهما وربطها معا بما يحقق النهوض الاجتماعى .

٢ — تقييم الخدمات العامة فى الدولة والمعاونة على الوصول بها الى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح عن طريق مستوى الاعداد الفنى والتنظيم والتوجيه والارشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى .

٣ — بحث نشاط الهيئات الأهلية المستقلة فى المسائل المتصلة بعمل المجلس بقصد تنسيق جهودها واتمام الافادة منها .

٤ — متابعة تنفيذ المشروعات المقترحة فى هذه الميادين على أن يرفع المجلس مقترحاته الى مجلس الوزراء لتنفيذها كما يعد تقريرا سنويا عن نشاطه وعما تم من مشروعات فى ميادين الخدمات المختلفة .

ولقد عمل المجلس الدائم للخدمات على تنسيق الخدمات ووضع الأسس الكفيلة برفع مستواها وحسن توزيعها ودرج المجلس منذ انشائه على البدء بالتخطيط لجميع برامج الخدمات بحيث تقوم أعماله على سياسة واضحة المعالم محددة الأهداف يسير كل مشروع فى الطريق الذى رسم له من بدايته بما فى ذلك تحديد موحد البدء وموعد الانتهاء وتقدير التكاليف اللازمة بأكبر قدر من الدقة مع الاهتمام بالبساطة فى المظهر والكفاية فى تحقيق الغرض .

وقد وضعت السياسات الخاصة بكل نوع من الخدمات فى ضوء هذه السياسة العامة فتحددت سياسة التعليم مثلا فى التوسع فى التعليم الابتدائى لتوفير مكان لجميع الاطفال الذين فى سن الالزام على عشر سنوات كما وضعت وزارة الشئون البلدية والقروية برنامجا لتعميم مياه الشرب النقية يستغرق تنفيذه ست سنوات ووضعت وزارة الصحة برنامجا للوصول بالخدمات الصحية الى المستوى اللازم فى خلال عشر سنوات كما وضعت وزارة الشئون الاجتماعية برنامجها كذلك .

وهكذا كان الاتجاه ان تسير سياسة تنمية الدخل القومى جنبا الى جنب مع سياسة توفير الخدمات بحيث نضمن التوازن الذى لا بد منه لكى تقوم الحياة الاجتماعية على أساس سليم .

ولكن الخبرة فى تنفيذ هذه السياسة وهذه المخططات الجزئية قد أدت بنا الى اطالة مدة تنفيذ بعض برامج الخدمات عندما فوجئنا بزيادة كبيرة فى الأعباء لم تكن متوقعة ولم يتم الاستعداد لها كما تواضعنا فى أهدافنا بالنسبة لبعض الخدمات عموما — ولقد استفدنا من هذه التجربة عندما انتقلنا الى مرحلة التخطيط الشامل .

وسار المجلس فى تنفيذ سياسته والعمل على تحقيق الاهداف التى انشىء من أجلها فكان اطار عمله :

- استيفاء الخدمات من المناطق المحرومة منها (على الأخص الريف) .
- توفير الخدمات لفئات الشعب الأولى بالرعاية من غيرها .
- التوسع فى أنواع الخدمات التى أظهر البحث أنه يلزم التوسع فيها .
- رفع مستوى الخدمات القائمة .

وكانت نتيجة هذه السياسة ان نالت مشروعات خدمة الريف والفلاحين اهتماما كبيرا بين مشروعات المجلس نذكر منها :

١ — مشروع الاحداث المجمعة .
٢ — مشروع الانعاش الاقتصادى والتعاونى بالريف .
٣ — مشروع تعميم مياه الشرب النقية .
٤ — مشروع مقاومة الامراض المتوطنة .
٥ — مشروع تخطيط وتعمير القرى .

وسوف نعود الى الكلام عليها عندما نعالج موضوع التخطيط والخدمات الريفية ثم كان هناك فئات من الشعب طال اهمالها فيما مضى كالعمال والموظفين وطلبة الجامعات ومن اليهم وكانت حاجتهم ماسة الى الخدمات الصحية والسكن الصحى الرخيص وغير ذلك من المشروعات التى لاقت اهتماما فى برامج المجلس كما وجه المجلس اهتماما بالخدمات القائمة ورفع مستواها وجعلها فعالة وذلك بتدعيم أدواتها واكمال اداراتها الفنية وبذل الجهد فى تدعيمها .

هذا ولقد تكونت بالمجلس عقب انشائه عشر لجان بخلاف المجلس الأعلى لرعاية الشباب الذى اختص ببرامج رعاية الشباب وتوفير الخدمات الخاصة بها من تدريب القادة وتشجيع البحوث وتوفير الامكانيات الرياضية والاجتماعية وهذه اللجان هى :

١ — لجنة الاحصاء
٢ — لجنة الشئون الصحية
٣ — اللجنة الأهلية لمسائل الاسكان
٤ — لجنة الشئون الاجتماعية
٥ — لجنة الشئون المالية

٦ — لجنة الشئون الادارية

٧ — لجنة شئون التربية والتعليم

٨ — لجنة الخدمات غير الحكومية ٠

٩ — لجنة الشئون الهندسية

١٠ — لجنة الانعاش الاقتصادى والتعاونى بالريف

ولقد قامت كل من هذه اللجان بنشاط ملموس فى البحث والدراسة وتنفيذ البرامج المدروسة بعد وضع خططها وكان لكل جهود المجلس الأثر الكبير فى توجيه سياسة الدولة الى التخطيط الشامل بعد أن اقتنع الجميع بالارتباط الوثيق بين التخطيط للخدمات والتخطيط للانتاج وضرورة ايجاد التوازن بينهما التكامل واتحاد الاهداف النهائية لجميع المشروعات اتحادا يعبر عنه بالرفاهية الاجتماعية للمواطنين ٠

المرحلة الثانية : مرحلة التخطيط الشامل :

أثبتت التجربة أن كلا من المجلس الدائم لتنمية الانتاج (تخطيط اقتصادى) والمجلس الدائم للخدمات قد أدى دوره كاملا فى تنمية الاقتصاد القومى والقيام بالكثير من برامج الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية وغيرها ولكن كل ذلك كان على مستوى الجزئيات ولم يؤكد هذا الوضع وجود توازن أو تكامل بين قطاعات الاقتصاد القومى فى مجموعها أو الخدمات فى مجموعها من جهة ولا بين القطاعات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية من جهة أخرى مما أدى الى صدور قرار بانشاء لجنة التخطيط القومى عام ١٩٥٥ لتتولى وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة تنفذ فى أمد محدود على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية تتضامن جميع الجهود القومية من حكومية وغير حكومية للوصول اليها وذلك عن طريق تنفيذ مشروعات اقتصادية وبرامج اجتماعية منسقة ومدروسة ٠

ركائز التخطيط القومى الشامل :

ان الهدف الرئيسى للخطة فى ج ٠ع٠م هو مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات ولقد قامت الخطة التى بدء فى تنفيذها عام ١٩٦١/٦٠ على بعض الركائز التى تمكن رجال التخطيط من اختيار البدائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف والتى تتلخص فيما يأتى :

١ — الاستفادة من الامكانيات الزراعية الحالية والتى تنفذ خلال الخطة من مشروعات الرى الكبرى وخصوصا السد العالى والتى قد تظهر فائدتها فى سنوات تالية — الاستفادة من هذه الامكانيات فى التوسع الافقى مع الاستفادة من تطبيق نتائج البحوث العلمية المحلية والمستوردة فى العمل على التوسع الرأسى فى الزراعة ٠

٢ — خلق قاعدة صناعية تستكمل مع الزراعة القاعدة المادية للتنمية الحقيقية والتطور ٠

٣ — خلق فرص العمل بهدف تحقيق عمالة كاملة فى المدى الطويل ٠

٤ — قيادة القطاع العام للأنشطة الاقتصادية للتغلب على العقبات التى لا يستطيع القطاع الخاص تحمل أعباء القيام بها ٠

٥ — تحقيق توازن بين مشروعات الخدمات ومشروعات الانتاج بما يحقق عائدا سريعا ٠

٦ — الاستفادة من كل الموارد المالية الخارجية المتاحة بشرط أن يعمل بقدر المستطاع على الاحتفاظ بمركز مالى سليم للدولة ٠

٧ — العمل على زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك بقدر مناسب مع رفع الميل الى الادخار حتى تتوافر الوسائل الضرورية للتمويل دون السماح بظهور تضخم أو رفع للأسعار أو زيادة الأرباح بغير ضرورة ٠

٨ — ادخال الاصلاحات التنظيمية والقانونية والرقابات المادية بتسهيل الانتاج وتحسينه وتقوية الجهاز الادارى وبعث النشاط فى أجهزة الخدمات دون ما اسراف او اتلاف